

Distr.: General
26 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثانية والثلاثون

جنيف، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يمكن أن يؤدي الإبلاغ من قبل الشركات دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن تقديم التقارير العالية الجودة والقابلة للمقارنة دولياً يساهم في الاستقرار المالي، ويعزز الإدارة الرشيدة، فضلاً عن الممارسات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً، وهي عناصر أساسية للتنمية المستدامة. ويمثل الإبلاغ مصدراً أساسياً للمعلومات عن أداء الشركات، ويمكن أن يشكل أيضاً جزءاً هاماً من آلية رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ قد اتفق على أن يتناول أحد بنود جدول أعمال دورته الثانية والثلاثين الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتسلط هذه المذكرة الضوء على الدور الهام الذي يؤديه الإبلاغ من قبل الشركات في خطة التنمية وتبرز أهم المبادرات الدولية والممارسات الجيدة التي تتناول الإبلاغ المتعلق بالاستدامة. وتتناول المذكرة أيضاً التحديات الرئيسية التي تعترض الإبلاغ المتعلق بالاستدامة، والتي ينبغي النظر



فيها من أجل تحسين نوعية ذلك الإبلاغ وإمكانية مقارنته تعزيزاً لدور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، تناقش المذكرة بعض المؤشرات الموجودة التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لتحسين تأثير الشركات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٥	ثانياً- تعريف الإبلاغ المتعلق بالاستدامة
٨	ثالثاً- المبادرات الرئيسية وراء الإبلاغ المتعلق بالاستدامة
١٧	رابعاً- التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها لتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في جدول الأعمال المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة
٢٤	خامساً- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تقارير الشركات
٢٧	سادساً- الاستنتاجات
		المرفق
٢٩	أعضاء الفريق الاستشاري

أولاً - مقدمة

١ - يؤدي الإبلاغ من قِبل الشركات دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١). فهو آلية مؤسسية راسخة وأداة اتصال بين المؤسسة والعالم الخارجي بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة وفقاً لاحتياجات المستعملين^(٢).

٢ - وقد كان الإبلاغ من قِبل الشركات مدفوعاً دائماً باحتياجات ومطالب الأطراف الفاعلة الاقتصادية السائدة في مراحل معينة من التنمية. وكان في البداية أداة أساسية لتسجيل أصول الشركة وخصومها وأرباحها، ولا سيما لأغراض الضرائب والإحصاءات والتمويل. وبعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشأت في بداية القرن العشرين، خضع الإبلاغ من قِبل الشركات لتغييرات هامة، استجابة لاعتراف المجتمع بالدور الحيوي الذي يؤديه ذلك الإبلاغ في الاستقرار المالي. وأدى ذلك إلى إنشاء وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات لضمان الجودة والموثوقية والإنصاف في التقارير التي تقدمها المؤسسات إلى أطرافها الخارجية.

٣ - وفي أوائل السبعينات من القرن العشرين، كان لا بد من تعديل الإبلاغ من قِبل الشركات ليلبي مطالب الشركات عبر الوطنية المتطورة كي يتسنى مقارنة الحسابات المالية للمؤسسات التابعة لها في مختلف الولايات القضائية الوطنية. وساهم التدويل المالي في المضي قدماً بهذا الاتجاه في نهاية المطاف. وكانت تقود هذا الاتجاه في البداية احتياجات المستثمرين الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة المتأثرين بعدم إمكانية مقارنة تقارير الشركات الأجنبية بنظمهم المحاسبية الوطنية.

٤ - وبدأ مفهوم الإبلاغ المتعلق بالاستدامة يتطور في سبعينات القرن الماضي في شكل بحوث ودراسات تجريبية بالأساس. إلا أنه حظي باهتمام كبير منذ مطلع تسعينات القرن الماضي استجابة للشواغل المتزايدة التي أثارها المجتمع بشأن التنمية المستدامة. ومثلما يورد اتحاد المحاسبين الدولي في ورقته ٨ بشأن السياسات، المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، يعترف العديد من الجهات التنظيمية صاحبة المصلحة بأن الإبلاغ المالي لا يمكن أن يلبي جميع احتياجاتها من المعلومات، ولذلك فهي لا تزال تلتزم مزيداً من المعلومات المختلفة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتصلة باستراتيجية المنظمة وإدارتها، وإدارة المخاطر فيها ومواردها البشرية والنهج المتبع إزاء قضايا الاستدامة الأوسع نطاقاً، مثل القضايا البيئية والاجتماعية^(٣).

(١) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/sdgsproposal> (أُطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢) يشمل المستعملون المستثمرين والحكومات والمجتمع ككل، وسائر الجهات صاحبة المصلحة المهمة أو المتأثرة بأداء المؤسسات.

(٣) IFAC policy position 8 - Enhancing organizational reporting - October 2013، متاح على الرابط التالي: <http://www.ifac.org/system/files/publications/files/PPP-8-Enhancing-Organizational-Reporting-Main-Paper.pdf> (أُطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

٥- وكان تناول قضايا الاستدامة هاماً أيضاً للشركات لأنه يسمح لها، من جهة، بالتخفيف من ما يرتبط بالتحديات التي تعترض الاستدامة من مخاطر مالية ومخاطر متعلقة بالسمعة، ويعزز من جهة أخرى الوعي بمساهمتها في التنمية المستدامة.

٦- فعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة حديثة أنجزتها منظمة Ernst & Young ومجموعة Green Biz أن الطلب على الكشف عن الآثار البيئية والاجتماعية قد زاد من الاستجابة للقوى الداخلية والخارجية المتعلقة بمخاطر الاستدامة البيئية^(٤). وتشدد الدراسة على أن الشركات تعترف بصورة متزايدة بأن القاعدة الجديدة هي أن استدامة الشركات وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية أمران مترابطان ارتباطاً وثيقاً.

٧- وستؤدي أهداف التنمية المستدامة إلى طلب جديد على الإبلاغ من قبل الشركات. ويشكل هذا الإبلاغ المصدر الرئيسي للمعلومات عن أداء الشركات، ويمكن أن يثري ويعزز آليات رصد أهداف التنمية المستدامة بتزويد الحكومات والمجتمع بالوسائل الكفيلة بتقييم تأثير الشركات الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في التنمية المستدامة. غير أن ضمان إسهام الإبلاغ من قبل الشركات إسهاماً فعالاً في تحقيق هذا الهدف يتطلب بذل جهود لكفالة اتساقه مع أطر وممارسات الإبلاغ القائمة؛ فضلاً عن إمكانية مقارنة المعلومات والبيانات المقدمة من الشركات.

٨- وخلال العقود الثلاثة الماضية أحرز تقدم كبير في مواءمة التقارير المالية التي تقدمها الشركات على الصعيد الدولي استناداً إلى "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" التي يعتمدها "المجلس الدولي لمعايير المحاسبة"، وتدعمها "المعايير الدولية لمراجعة الحسابات"، الصادرة عن "المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان". وبغية الاستجابة للمطالب الجديدة التي يطرحها جدول الأعمال المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من زيادة تعزيز هذه الجهود ودعمها بإدراج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في أطر الإبلاغ المعهودة، وهو ما سيتطلب أيضاً مواءمة بيانات الشركات عن الأداء في مجال الاستدامة.

٩- وبالنظر إلى هذه التطورات والتحديات الأخيرة، اتفق فريق الخبراء على أن يتناول أحد بنود جدول أعمال دورته الثانية والثلاثين "استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ودعا فريق الخبراء أيضاً إلى إنشاء فريق استشاري لمناقشة هذه القضايا قبل دورته الثانية والثلاثين. وبناءً على ذلك، أنشئ الفريق الاستشاري، الذي يتألف من أهم الخبراء الدوليين الرائدة في مجال الإبلاغ من قبل الشركات (انظر المرفق). وتورد هذه المذكرة التعقيبات المستقاة من اجتماع الفريق الاستشاري، الذي عُقد في جنيف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(٤) Ernst & Young and Green Biz Group, 2013, Six growing trends in sustainability reporting

١٠- والهدف من مذكرة القضايا هذه إبراز الجوانب الرئيسية التي يتعين النظر فيها لتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط المذكرة الضوء على الدور الهام الذي يؤديه الإبلاغ من قبل الشركات في خطة التنمية. وتبين أهمّ المبادرات الدولية والممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ المتعلق بالاستدامة. وتتناول المذكرة أيضاً التحديات الرئيسية التي يواجهها الإبلاغ المتعلق بالاستدامة، والتي ينبغي معالجتها لتحسين نوعية ذلك الإبلاغ وإمكانية مقارنته بغية الإسهام على نحو أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناقش المذكرة أخيراً بعض المؤشرات الموجودة التي يمكن أخذها في الاعتبار لتجسيد تأثير الشركات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- تعاريف الإبلاغ المتعلق بالاستدامة

١١- من المسائل الهامة التي ينبغي تناولها تعريف الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وتحديد الصلة التي تربطه بأطر الإبلاغ المالي الموجودة. وظل مفهوم المحاسبة والإبلاغ المتعلقين بالاستدامة يتشكل طيلة السنوات الأربعين الماضية.

١٢- وكانت قضايا المحاسبة الاجتماعية مهيمنة على هذا العمل في البداية. غير أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو في عام ١٩٩٢، شكل دفعة قوية نحو المحاسبة والإبلاغ البيئيين. وعلاوة على ذلك، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادئ إدارة الشركات^(٥) في عام ١٩٩٩، مما عزز متطلبات الكشف عن المعلومات المتعلقة بقضايا إدارة الشركات. وطوال العقد الماضي، تحول التركيز إلى مجال القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة بأكمله، وهو ما يشار إليه عادة بعبارة ESG reporting.

١٣- واستُحدث مفهوم المحاسبة والإبلاغ المتعلقين بالاستدامة باتباع نهجين متوازيين. فأما الأول فهو نقاش فلسفي مرتبط بالمساءلة وآثارها في التنمية المستدامة. ويقوم هذا النهج على إعادة تقييم أهمية الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فضلاً عن المخاطر المتصلة بها وتفاعلها في نظم المحاسبة الخاصة بالشركات. وأما النهج الثاني فيتناول البعد الإداري المرتبط بعدة مفاهيم وأدوات لتحقيق الاستدامة. وقد تطور هذا النهج مقارنة بالمحاسبة التقليدية المالية والمتعلقة بإدارة التكاليف. ويبدو أن الجمع بين النهجين سيكون ملائماً في إطار السعي للتوصل إلى حل براغماتي وعملي لوضع نموذج للإبلاغ المتعلق بالاستدامة.

١٤- وقد استُخدمت حتى الآن مصطلحات مختلفة فيما يتعلق بالمعلومات التي ليست جزءاً من البيانات المالية التقليدية في التقارير السنوية للشركات. ومن هذه المصطلحات الإبلاغ المتعلق

(٥) انظر <http://www.oecd.org/corporate/oecdprinciplesofcorporategovernance.htm> (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

بالاستدامة، والإبلاغ عن التنمية المستدامة، والإبلاغ غير المالي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة، والإبلاغ المتكامل^(٦).

١٥- ومن المسلم به عموماً أن الإبلاغ المتعلق بالاستدامة ينبغي أن يشمل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والأداء في مجال الإدارة وتأثير ذلك في المجتمع، مثلما يتبين في مصادر مثل "الأسئلة المتكررة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة من قبل الشركات"^(٧)، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة الإبلاغ العالمية، ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ؛ وكذلك المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة (G4)^(٨) التي وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية؛ والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)^(٩)، وغير ذلك.

١٦- ورغم النقاش الجاري بشأن التفاصيل المحددة للإبلاغ المتعلق بالاستدامة، هناك فهم مشترك مفاده أن هذا النوع من الإبلاغ يشير إلى الإجراء الذي يتمثل في تحديد كمية المعلومات المتعلقة بالاستدامة والإفصاح عنها في التقرير السنوي أو في وثيقة منفصلة. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(١٠) أن المعلومات عن الاستدامة يمكن أن تُفهم أنها أي معلومات تتعلق بالكيفية التي تستخدم وتخصص بها الشركات الموارد المالية والطبيعية والبشرية، والكيفية التي تدير بها أعمالها. وينبغي أن يحقق الإبلاغ المتعلق بالاستدامة قيمة في مجال اتخاذ القرارات للمستثمرين والعملاء والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بأنشطة الشركة. وينبغي أن تؤدي هذه المعلومات إلى زيادة شفافية الشركات وإمكانية مساءلتها. وأخيراً، يسمح ذلك الإبلاغ للشركات بإظهار أدائها وقيمتها الاقتصادية في الأجل الطويل، فضلاً عن تحمل مسؤوليتها عن الآثار المترتبة على أنشطتها، وإظهار مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

١٧- واستناداً إلى التعاريف المعتمدة والممارسات السليمة المتبعة، يلخص الجدول التالي أهم عناصر الإبلاغ المتعلق بالاستدامة:

(٦) تبين دراسة استقصائية أجرتها مجموعة KPMG أن أكثر المصطلحات استخداماً من قبل الشركات هي تقارير الاستدامة (٤٣ في المائة)، تليها التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (٢٥ في المائة)، وتأتي التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات في المرتبة الثالثة (١٤ في المائة).

(٧) UNEP, GRI, CDSB and Friends of Paragraph 47, 2013, Frequently asked questions on corporate sustainability reporting، متاحة على الرابط التالي: <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GoF47Para47-FAQs.pdf> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٨) GRI, 2013, G4 Sustainability Reporting Guidelines: Reporting principles and standards disclosures، متاحة على الرابط التالي: <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GRIG4-Part1-Reporting-Principles-and-Standard-Disclosures.pdf> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٩) INTOSAI, 2013, Sustainability reporting: Concepts, frameworks and the role of supreme audit institutions, June

(١٠) انظر <http://www.unep.org/resourceefficiency/Business/SustainableandResponsibleBusiness/CorporateSustainabilityReporting/tabid/78907/Default.aspx> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

أهم جوانب الإبلاغ المتعلق بالاستدامة

بيئي	اجتماعي	اقتصادي	مؤسسي
الطاقة	الاستثمارات المجتمعية	مصالح الجهات المعنية	المساءلة/الشفافية
المياه	الصحة والسلامة	الأداء الاقتصادي	إدارة الشركات
غازات الدفيئة	حقوق الإنسان والتجارة المنصفة	الأداء المالي	
الانبعاثات	السياسات العامة	المشتريات المحلية وتنمية الموردين	
النفائيات الخطرة وغير الخطرة	خلق فرص العمل وممارسات العمل		
إعادة تدوير مواد التغليف	تنمية الموارد البشرية		

١٨- وثمة تحديات رئيسية تتعلق بنوع المعلومات التي ينبغي الإبلاغ عنها، نظراً إلى اختلاف المتطلبات والتوجيهات. ويسبب ذلك صعوبات لمستخدمي هذه المعلومات التي قد تكون متنوعة وغير قابلة للمقارنة وكبيرة الحجم. وي طرح وجود العديد من الأطر المختلفة تحدياً أيضاً أمام مُعدّي التقارير. وقد رأى العديد من أصحاب المصلحة أن تناول هذه المسائل سيسهم كثيراً في تحسين نوعية التقارير التي تقدمها المؤسسات عن قضايا الاستدامة وفي إمكانية مقارنتها وجدواها.

١٩- ويتيح تحديد أهداف التنمية المستدامة محور تركيز جديداً على المعلومات عن أداء الشركات. فأهداف التنمية المستدامة المقترحة حالياً تتناول على وجه التحديد دور الإبلاغ في الهدف ١٢ (الغاية ١٢-٦)، الذي يتمثل في تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها^(١١).

٢٠- ويتيح ذلك إطاراً عاماً يمكن أن يضيف فيه الإبلاغ من قبل الشركات قيمة لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تجسيد استخدام الشركات العقلاني للطاقة والمياه وغير ذلك من الموارد الطبيعية؛ وتعزيز مسؤوليتها البيئية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن نوعية عمل موظفيها؛ وتعاملها مع صغار الموردين المحليين والمجتمعات المحلية؛ وغير ذلك من المجالات ذات الصلة التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن اختيار عدد محدود من المؤشرات الرئيسية القابلة للمقارنة والمتعلقة بإسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يصبح أهم أيضاً من ذي قبل.

(١١) المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متاحة على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/7261Post-2015%20Summit%20-%20June%202015.pdf> (اطلع عليها في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

ثالثاً - المبادرات الرئيسية وراء الإبلاغ المتعلق بالاستدامة

المبادرات الدولية

٢١- تشير دراسة استقصائية حديثة أجرتها مجموعة KPMG^(١٢) إلى أن الإبلاغ المتعلق بالاستدامة أصبح ممارسة أساسية معقدة على الصعيد العالمي في مجال الأعمال، يضطلع بها نحو ثلاثة أرباع الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠١٣ وعددها ١٠٠ شركة. وهناك عدة مبادرات دولية وضعت أطراً وتوجيهات بشأن الإبلاغ المتعلق بالاستدامة باستخدام منظورات مختلفة.

٢٢- وظل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من أهم الفاعلين في هذا المجال على المدى الطويل. وتتناول معاييره الدولية للإبلاغ المالي عدداً من المسائل المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية في إصدارات شتى. ومن ذلك المعايير المتصلة بالاعتراف بالمؤونات الناجمة عن التزامات من قبيل الجزاءات المفروضة على الأضرار البيئية، أو تكاليف التنظيف المرتبطة بها، وعن جمع نفايات المعدات ومعالجتها وإصلاحها والتخلص منها. ويرد بحث هذه الحالات في معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المؤونات والخصوم والأصول العرضية" إلى جانب العنصر ٥ من عناصر اللجنة الدولية لتفسير معايير الإبلاغ المالي، وهو "الحقوق في الفوائد الناشئة من وقف التشغيل، والترميم، وصناديق إعادة التأهيل البيئي"، والعنصر ٦ وهو "الخصوم الناشئة من المشاركة في سوق محددة - نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية". وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مشروعاً بحثياً يتناول مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات. وينص معيار المحاسبة الدولي ١٩ "استحقاقات الموظفين" على حساب جميع استحقاقات الموظفين والكشف عنها باستثناء المدفوعات السهمية.

٢٣- وأسهم عدد من منظمات الأمم المتحدة إسهاماً كبيراً في الإبلاغ المتعلق بالاستدامة. فقد اضطلع الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التابع له، بدور ريادي في مسألة المحاسبة والإبلاغ البيئيين في إطار المناقشات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي. وتناول فريق الخبراء هذا الموضوع في عام ١٩٩٣، وأصدر في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ورتين رئيسيتين وضعتا المحاسبة البيئية في جدول الأعمال الدولي الخاص بالإبلاغ من قبل الشركات، هما: المحاسبة والإبلاغ المالي من أجل تحديد التكاليف والمسؤوليات البيئية^(١٣) ودمج الأداء البيئي والمالي على صعيد المشاريع. وأعدّ فريق الخبراء أيضاً دليل ووضعي ومستخدومي مؤشرات الكفاءة

(١٢) KPMG, 2013, The KPMG survey of corporate responsibility reporting

(١٣) انظر <http://unctad.org/en/pages/PublicationArchive.aspx?publicationid=249> (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

الإيكولوجية (٢٠٠٤)^(١٤). وأثر هذا العمل في وضع السياسات في الاتحاد الأوروبي، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية توصيات في هذا المجال استلهمت من عمل فريق الخبراء. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أخذ مجلس المعايير المحاسبية الحكومية في الاعتبار بحوث فريق الخبراء وتوجيهاته لدى صياغة معياره الخاص بالمحاسبة والإبلاغ المالي فيما يخص الالتزامات المتعلقة بمعالجة التلوث.

٢٤- وعلاوة على ذلك، وسع الأونكتاد نطاق هذا العمل ليشمل إدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ المتعلق بالاستدامة. ففي عام ٢٠٠٦، أصدر الأونكتاد وثيقة بعنوان: *إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات*^(١٥). واستخدم عدد من الوكالات والبلدان هذه الإرشادات باعتبارها مقاييس (ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الروسي وباكستان والصين ومصر)، فضلاً عن الشركاء الدوليين مثل البنك الدولي. واستخدم الأونكتاد الإرشادات لإجراء دراسات استقصائية سنوية للممارسات المتبعة في الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وفي مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، أعد الأونكتاد/فريق الخبراء، في عام ٢٠٠٨، إرشاداته بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية^(١٦)، ونشر في عام ٢٠١٤ إرشاداته بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية^(١٧).

٢٥- ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(١٨) بأنشطة الأعمال التجارية والصناعية لزيادة قدرة الشركات على التحلي بالكفاءة في استخدام الموارد وعلى الابتكار في مجال البيئة على نطاق سلاسل القيمة، وقياس الأداء والكشف عنه من خلال الإبلاغ من قبل الشركات في مجال الاستدامة. ومبادرة البرنامج المالية^(١٩) هي شراكة عالمية بينه وبين القطاع المالي. وقد أنشئت نتيجة لتزايد الاعتراف بالصلات القائمة بين التمويل والتحديات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالإدارة، والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية من أجل تحقيق عالم أكثر استدامة. ويعمل أكثر من ٢٠٠ مؤسسة، تشمل المصارف وشركات التأمين ومديري الصناديق، مع مبادرة البرنامج المالية لفهم ما يترتب على الاعتبارات البيئية والاجتماعية من آثار في الأداء المالي.

(١٤) انظر <http://unctad.org/en/pages/PublicationArchive.aspx?publicationid=248> (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(١٥) انظر <http://unctad.org/en/pages/PublicationArchive.aspx?publicationid=261> (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(١٦) انظر http://unctad.org/en/Docs/iteteb20076_en.pdf (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(١٧) انظر http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2013d6_en.pdf (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(١٨) انظر <http://www.unep.org/resourceefficiency/Business/CSRandReporting/tabid/55544/Default.aspx> (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(١٩) انظر <http://www.unepfi.org/> (اطُّلع عليه في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

٢٦- وتضطلع "مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧"^(٢٠)، وهي مبادرة حكومية شكلتها في عام ٢٠١٢ البرازيل وجنوب أفريقيا والدانمرك وفرنسا، بدور رائد في الممارسات والسياسات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة. وتهدف إلى المساعدة في النهوض بتنفيذ الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي سلطت الضوء على دور الإبلاغ عن عمل الشركات في مجال الاستدامة في تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وتشمل أنشطة المجموعة البحث الذي يتناول ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة، وتعزيز التحسين المستمر للسياسات والأنظمة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة لدى أعضائها، وتبادل نماذج أفضل الممارسات، والعمل مع مختلف فئات أصحاب المصلحة في جميع أنشطتها، وما إلى ذلك.

٢٧- أما "اتفاق الأمم المتحدة العالمي"^(٢١) فهو مبادرة سياسية لمؤسسات الأعمال التي تلتزم بدعم و سن ١٠ مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد. وبحلول عام ٢٠١٤، كان قد وقع على الاتفاق حوالي ٨ ٠٠٠ شركة و ٤ ٠٠٠ مؤسسة غير مؤسسات الأعمال من ١٦٠ بلداً. والشركات ملزمة بأن تصدر سنوياً بلاغاً عن التقدم المحرز في هذا الصدد^(٢٢).

٢٨- و "مبادئ الاستثمار المسؤول"^(٢٣) شبكة دولية من المستثمرين تُرَوِّج لاحتزام وتنفيذ ستة مبادئ^(٢٤) تتيح قائمة من الإجراءات الممكنة لإدماج القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة في ممارسات الاستثمار في مجموع فئات الأصول. ووقعت على المبادئ ١ ٣٢٥ جهة تدير أصولاً

(٢٠) انظر <http://www.unep.org/resourceefficiency/Business/SustainableandResponsibleBusiness/CorporateSustainability/Reporting/GroupofFriendsOfParagraph47/tabid/105011/Default.aspx> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥). وشكلت المجموعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ عقب الإقرار بأهمية الإبلاغ عن عمل الشركات في مجال الاستدامة في الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

(٢١) *UNGC, 2014, Guide to Corporate Sustainability*، متاح على الرابط التالي: https://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/guide_to_corporate_sustainability.html (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٢) انظر https://www.unglobalcompact.org/docs/communication_on_progress/COP_Policy.pdf (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٣) انظر <http://www.unpri.org/> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٤) المبدأ ١: "سندرج القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة في تحليل الاستثمار وعمليات اتخاذ القرارات".

المبدأ ٢: "سنكون فاعلين نشطين وسندرج القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة في سياساتنا وممارساتنا للإمساك بزمام الأمور".

المبدأ ٣: "سنلتزم من الكيانات التي نستثمر فيها الكشف عن المعلومات المناسبة عن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة".

المبدأ ٤: "سنعزز قبول وتنفيذ هذه المبادئ في قطاع الاستثمار".

المبدأ ٥: "سنعمل معاً على زيادة فعاليتنا في تنفيذ المبادئ".

المبدأ ٦: "سيُبلغ كل منا عن أنشطته والتقدم الذي يحرزه في سبيل تنفيذ هذه المبادئ".

قدرها ٤٥ تريليون دولار. ويقدم إطار الإبلاغ المحدد في المبادئ^(٢٥) مجموعة من المؤشرات الموحدة لجميع المستثمرين.

٢٩- ويشترك في تنظيم "مبادرة البورصات المستدامة"^(٢٦) الأونكتاد واتفاق الأمم المتحدة العالمي ومبادئ الاستثمار المسؤول والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعو تلك المبادرة البورصات إلى التشارك من خلال التعهد بالتزام عام طوعي بتعزيز الاستدامة في أسواقها. وقد انضمت إلى المبادرة حتى الآن ٢٣ بورصة تشمل أكثر من ٢١ ٠٠٠ شركة مسجلة. وتهدف مبادرة البورصات المستدامة إلى زيادة شفافية الشركات، وتعزيز كشف المعلومات عن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة لدى الشركات المسجلة، وتشجيع الاستثمار المستدام.

٣٠- وقد ظل العديد من المنظمات الدولية الأخرى جهات فاعلة هامة في النهوض ببرنامج الاستدامة لصالح القطاع الخاص. "المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات"^(٢٧) الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ هي توصيات موجهة من الحكومات إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات. وهي تقدم مبادئ ومعايير غير ملزمة بشأن السلوك التجاري المسؤول في القضايا ذات الصلة، من قبيل الضرائب والمنافسة ومكافحة الفساد والعمل وحقوق الإنسان والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المبادئ المتعلقة بإدارة الشركات التي وضعتها المنظمة البلدان في جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لإدارة الشركات، بما يشمل مجال الشفافية.

٣١- ويقدم "إعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية"^(٢٨) إرشادات إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات والحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال في مجالات العمالة والتدريب وظروف العمل والحياة والعلاقات الصناعية.

٣٢- وتقدم "مبادرة الإبلاغ العالمية"^(٢٩) مبادئ توجيهية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة تستخدمها الشركات في جميع أنحاء العالم. ويعرض إطار الإبلاغ عن الاستدامة الذي وضعته هذه المبادرة بنود ومقاييس الكشف المتسقة مع الأطر المعيارية الدولية. ويشمل الجيل الرابع من المبادئ

(٢٥) انظر <http://www.unpri.org/areas-of-work/reporting-and-assessment/reporting-framework/> (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٦) انظر <http://www.sseinitiative.org/> (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٧) انظر <http://www.oecd.org/corporate/mne/oecdguidelinesformultinationalenterprises.htm> (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٨) انظر http://www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_094386/lang--en/index.htm (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٢٩) انظر <https://www.globalreporting.org/information/about-gri/gri-history/Pages/GRI's%20history.aspx> (أطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

التوجيهية^(٣٠) التي وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية الخيارات الأساسية والشاملة المتاحة للشركات لإعداد تقاريرها عن الاستدامة، ويبحث الفئات والجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٣٣- وأنشئ "المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل" بناءً على "مبادرة المحاسبة المتعلقة بالاستدامة"^(٣١) التي أطلقها صاحب السمو الملكي أمير ويلز، بمشاركة مبادرة الإبلاغ العالمية واتحاد المحاسبين الدولي. ويهدف إطاره الخاص بالإبلاغ المتكامل إلى مساعدة الشركات في التفكير على نحو شمولي في استراتيجياتها وخططها، وفي العلاقات بين مختلف وحداتها التشغيلية والوظيفية، ورؤوس الأموال (بما في ذلك التمويل والمنتجات المصنعة ورأس المال الفكري والبشري والاجتماعي والطبيعي والقائم على العلاقات) التي تستخدمها المنظمة أو تخصصها لأنشطتها. ولا ينص إطار الإبلاغ المتكامل على مؤشرات أداء رئيسية محددة، أو أساليب للقياس، أو الكشف عن مسائل معينة، لأنه يتبع نهجاً قائماً على المبادئ^(٣٢) ويحدد عدداً قليلاً من المتطلبات التي يتعين تطبيقها.

٣٤- وقد استحدث "المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة"^(٣٣) موقعاً بعنوان Action2020^(٣٤) - وهو منبر يزود الشركات بخارطة طريق تسمح لها بأن تؤثر إيجاباً في الاتجاهات البيئية والاجتماعية وتعزز في الوقت نفسه قدرتها على التأقلم مع قضايا من قبيل تغير المناخ والديناميات السكانية والنقص في المهارات. وأعد المجلس عدداً من الأدوات والمنهجيات والمبادئ التي تهدف إلى دعم الشركات الأعضاء في أهدافها المتعلقة بالاستدامة. وتُعرض الأدوات بإيجاز في مجموعة أدوات المجلس^(٣٥).

٣٥- وتنطبق بعض معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على الإبلاغ المتعلق بالاستدامة: فالمعيار ISO 26000^(٣٦) يتناول المسؤولية الاجتماعية ومبادئها وممارساتها السليمة، بما في ذلك مسائل الإبلاغ؛ ويتضمن المعيار ISO 14064^(٣٧) المبادئ والشروط التي ينبغي أن تتبعها المنظمة في التحديد الكمي لانبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها وفي الإبلاغ عنها.

(٣٠) GRI, 2013, G4 Sustainability reporting guidelines. Reporting principles and standards disclosures، متاحة على الرابط التالي: <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GRIG4-Part1-Reporting-Principles-and-Standard-Disclosures.pdf> (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣١) انظر <https://www.accountingforsustainability.org/> (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣٢) يتعين في هذا النهج على المسؤولين عن إعداد وتقديم التقرير المتكامل أن يمارسوا سلطة تقديرية، وفقاً للظروف الخاصة بالمنظمة، لتحديد المسائل الهامة وكيفية الكشف عنها، بما في ذلك تطبيق أساليب القياس والكشف المقبولة عموماً، حسب الاقتضاء.

(٣٣) انظر <http://www.wbcsd.org/about/organization.aspx> (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣٤) Action 2020 منبر للنهوض بالاستدامة.

(٣٥) انظر <http://www.wbcsd.org/Pages/EDocument/EDocumentDetails.aspx?ID=15700&NoSearchContextKey=true> (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣٦) انظر <http://www.iso.org/iso/home/standards/iso26000.htm> (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣٧) انظر http://www.iso.org/iso/catalogue_detail?csnumber=38381 (اطُلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

٣٦- وتتناول "منظمة المساءلة" (AccountAbility) في مجموعة معاييرها AA1000^(٣٨) القائمة على المبادئ مواضيع تتعلق بالإدارة ونماذج الأعمال والاستراتيجية التنظيمية، وتقدم إرشادات بشأن الضمانات وإشراك أصحاب المصلحة.

٣٧- ووضع "مجلس معايير الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمناخ"^(٣٩) إطار الإبلاغ عن المعلومات البيئية ورأس المال الطبيعي^(٤٠)، الذي صُمم لمساعدة الشركات على الكشف في تقاريرها الأساسية عن المعلومات المتعلقة بمخاطرها والفرص المتاحة لها ونتائجها واستراتيجياتها وأدائها في مجال البيئة، والآثار المترتبة على ذلك في القيمة السهمية.

٣٨- ويُجري "مشروع الكشف عن الكربون"^(٤١) دراسات استقصائية لانبعاثات الكربون الصادرة عن الشركات، ويجمع قواعد بيانات بشأن هذا الموضوع. وتشكل بياناته مصدراً للمساهمين والعملاء والحكومات، وقد حفزت جهوده الرامية إلى جمع البيانات الشركات والمدن على صعيد أكبر الاقتصادات العالمية على قياس معلوماتها البيئية والكشف عنها.

٣٩- ويتيح "بروتوكول غازات الدفيئة"^(٤٢)، وهو شراكة أقيمت منذ عقد من الزمن بين معهد الموارد العالمية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، معايير المحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، وإرشادات حسب القطاع، وأدوات الحساب والدورات التدريبية للشركات والحكومات. ويرسي إطاراً موحداً عالمياً شاملاً لقياس وإدارة الانبعاثات الناجمة عن عمليات القطاعين العام والخاص وسلاسل القيمة والمنتجات والمدن والسياسات. وأصبح بروتوكول غازات الدفيئة المعيار المتبع بحكم الواقع لقياس غازات الدفيئة والإبلاغ عنها.

ممارسات إقليمية ووطنية مختارة

٤٠- شهدت السنوات الأخيرة عدداً من المبادرات إقليمياً ووطنياً. ففي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، اعتمد البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي توجيهاً^(٤٣) بشأن الكشف عن المعلومات غير المالية والمعلومات المتعلقة بالتنوع لن ينطبق إلا على بعض الشركات الكبرى التي تضم أكثر من ٥٠٠ موظف، وتشمل الشركات المسجلة وبعض الشركات غير المسجلة، مثل

(٣٨) انظر <http://www.accountability.org/standards/index.html> (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٣٩) انظر <http://www.cdsb.net/> (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٠) انظر <http://www.cdsb.net/what-we-do/reporting-frameworks/environmental-information-natural-capital> (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤١) انظر <https://www.cdp.net/en-US/Pages/About-Us.aspx> (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٢) انظر <http://www.ghgprotocol.org/about-ghgp> (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٣) انظر http://ec.europa.eu/finance/accounting/non-financial_reporting/index_en.htm (اطُّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

المصارف وشركات التأمين التي تُحددها الدول الأعضاء على هذا النحو بسبب أنشطتها أو حجمها أو عدد العاملين فيها. وسيُطلب من الشركات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالسياسات والمخاطر والنتائج فيما يخص المسائل البيئية، والجوانب الاجتماعية والجوانب المتصلة بالموظفين، واحترام حقوق الإنسان، وقضايا مكافحة الفساد والرشوة، والتنوع في مجلس الإدارة.

٤١- ويشمل التوجيه^(٤٤) حوالي ٦٠٠٠ شركة ومجموعة كبرى في أنحاء الاتحاد الأوروبي كافة. ويترك للشركات مرونة كبيرة في الكشف عن المعلومات ذات الصلة بالطريقة التي تراها إحدى أو في تقرير منفصل؛ وإذا لم تبلغ شركة عن المجالات المحددة المطلوبة، فسيكون عليها أن توضح سبب ذلك. ويجوز للشركات أن تستخدم المبادئ التوجيهية الدولية أو الأوروبية أو الوطنية التي تعتبرها ملائمة. وسيُطلب من الشركات الكبرى المسجلة أيضاً أن تقدم معلومات عن سياسات التنوع فيها، من قبيل أعمار العاملين فيها وجنسهم ومؤهلاتهم التعليمية والمهنية.

٤٢- وستُعد المفوضية الأوروبية مبادئ توجيهية بشأن كيفية تنفيذ التوجيه. وستُنشر هذه المبادئ في عام ٢٠١٦، وسيبدأ نفاذ التوجيه اعتباراً من عام ٢٠١٧، بعد أن تُدرج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أحكامه في قوانينها الوطنية.

٤٣- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥^(٤٥)، أقر البرلمان الدائمكي تعديلاً لقانون عن البيانات المالية الدائمكي، يتضمن شروطاً جديدة بغية تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي 2014/95/EU بشأن الكشف عن المعلومات غير المالية. وينطوي التعديل على تكييف صيغة القانون الحالية وفقاً للشروط الواردة في التوجيه.

٤٤- وفي فرنسا، ألزم التشريع (قانون التجارة، المادة L.225-102-1) الشركات المسجلة بالكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالإدارة ضمن تقريرها عن التنظيم الإداري منذ عام ٢٠٠١. وعُزز التشريع في عام ٢٠١٢ ليشمل الشركات غير المسجلة التي تضم أكثر من ٥٠٠ عامل ويتجاوز رقم أعمالها السنوي أو مجموع ميزانيتها ١٠٠ مليون يورو، ولزيادة عدد البنود التي يتعين الإبلاغ عنها، على أنه فرض شروطاً أوسع نطاقاً على الشركات المسجلة. ويُلزم قانون التجارة الآن الشركات بالإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على أعمالها استناداً إلى نهج "الإبلاغ أو التعليل". ويتناول القانون مجموعة من المواضيع تدرج في ثلاث فئات هي: المعلومات الاجتماعية، والمعلومات البيئية، والمعلومات المتعلقة بالالتزامات المجتمعية من أجل التنمية المستدامة. ويتعين تقديم المعلومات في تقرير موحد يشمل الشركة وفروعها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتولى طرف ثالث مستقل التحقق من المعلومات التي تقدمها الشركات.

(٤٤) انظر http://europa.eu/rapid/press-release_STATEMENT-14-291_en.htm (أُطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٥) انظر <http://csrgov.dk/legislation> و <http://csrgov.dk/csrgov-eu-requirements> (أُطلع عليهما في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

٤٥ - وفي عام ٢٠١٢، عدلت فرنسا أيضاً القانون النقدي والمالي (المادة L.214-12) لإلزام مديري الأصول بالإبلاغ عن كيفية إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الإدارة في عملية اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار، وبالإبلاغ عن حقوقهم في التصويت. ويُلزم مديرو الأصول أيضاً بالكشف عما يديرونه من صناديق لا تراعي في آن واحد الركائز الثلاث للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الإدارة^(٤٦).

٤٦ - وفي جنوب أفريقيا^(٤٧)، أوصت "مدونة قواعد كينغ الثالثة بشأن إدارة الشركات وإبلاغها" (٢٠٠٩) بأن يشمل الإبلاغ المتكامل جميع الكيانات، العامة والخاصة وغير الهادفة إلى الربح. وُعدلت شروط التسجيل في بورصة جوهانسبرغ لتتضمن مبادئ مدونة كينغ الثالثة القائمة على نهج الإبلاغ أو التعليل.

٤٧ - وكانت "بورصة جوهانسبرغ" هي الأولى، من ضمن الأسواق الناشئة^(٤٨)، التي أطلقت "مؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً" في عام ٢٠١٤. وتقدم مذكرات تطبيق المدونة، التي أصدرها معهد المديرين، إرشادات إلى جميع الكيانات بشأن تطبيقها السليم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت "لجنة للإبلاغ المتكامل"^(٤٩) في جنوب أفريقيا، في عام ٢٠١٠، لوضع مبادئ توجيهية بشأن الممارسة السليمة.

٤٨ - وفي جمهورية كوريا^(٥٠)، طلبت لجنة الخدمات المالية من ٥٠٠ شركة تقريباً نشر معلومات عن كمية انبعاثاتها من غازات الدفيئة والطاقة التي تستخدمها، والحصول على شهادة التكنولوجيا الخضراء والأعمال التجارية الخضراء (نظام نشر المعلومات الخضراء، ٢٠١٢). والشركات المسجلة ملزمة أيضاً بإدراج المعلومات في تقاريرها السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت دائرة الإشراف المالي من شركات التأمين أن تنشر المعلومات عن أدائها في مجال المساهمة الاجتماعية. وتشمل البنود التي ينبغي الكشف عنها رؤيتها للمساهمة الاجتماعية (التوجه والغاية وما إلى ذلك)، وأنشطتها الرئيسية، والمبالغ النقدية، والوقت المخصص للأنشطة الخيرية.

(٤٦) UNEP and Group of Friends of Paragraph 47, 2015, *Evaluating National Policies on Corporate Sustainability Reporting*.

(٤٧) انظر <https://www.saica.co.za/Technical/IntegratedReporting/IntegratedReporting/tabid/1653/language/en-ZA/Default.aspx> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٨) انظر <https://www.jse.co.za/services/market-data/indices/socially-responsible-investment-index> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٤٩) انظر <http://www.integratedreportingsa.org/> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٠) GRI, UNEP, KPMG, Centre for Corporate Governance in Africa, *Carrots and Sticks. Sustainability Reporting Policies Worldwide – Today's Best Practice, Tomorrow's Trends*, edition 2013.

٤٩- وعلاوة على ذلك، ثمة أيضاً "المبادئ التوجيهية للإبلاغ البيئي" (٢٠٠٧) و"المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة الفضلى" (٢٠٠٦) التي تُطبَّق طوعاً. زد على ذلك أن جمهورية كوريا هي أول بلد في آسيا اعتمد مخططاً لتبادل حقوق إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة، منذ عام ٢٠١٥^(٥١).

٥٠- وفي الولايات المتحدة، يتولى "مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة"^(٥٢) مسؤولية وضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة، التي تتقيد بها الشركات المسجلة. ومعايير المجلس مصممة للكشف عن المعلومات الهامة فيما يتعلق بالاستدامة في ملفات لجنة الأوراق المالية، من قبيل الاستثمارين 10-K و 20-F.

٥١- ووفقاً لتقرير المجلس السنوي لعام ٢٠١٤^(٥٣)، صدرت حتى نهاية عام ٢٠١٤ معايير تخص ٤٥ صناعة في ستة قطاعات، ويُتوقع أن تكتمل بحلول عام ٢٠١٦ المعايير الخاصة بأكثر من ٨٠ صناعة في ١٠ قطاعات. وأصدر المجلس أيضاً إطاراً مفاهيمياً^(٥٤) يحدد المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها معاييرها، ويقدم إرشادات للمستثمرين لاعتمادها ولاستخدام المعلومات الهامة فيما يتعلق بالاستدامة.

٥٢- وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت "لجنة بورصة الأوراق المالية" في عام ٢٠١٠^(٥٥)، إرشادات تفسيرية للكشف عن المعلومات المتصلة بتغير المناخ^(٥٦). وتقدم الوثيقة إرشادات بشأن بعض قواعد الكشف الموجودة التي قد تُلزم الشركة بالكشف عما قد تتعرض له أعمالها من آثار ناجمة عن التطورات التجارية أو القانونية المتصلة بتغير المناخ. وتشمل القواعد المعنية عوامل الخطر على الشركة، ووصف الأعمال، والإجراءات القانونية، والمناقشة والتحليل الإداريين.

(٥١) انظر <http://www.pwc.com/gx/en/sustainability/publications/south-korea-leads-asia-on-greenhouse-gas-legislation.jhtml> (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٢) انظر <http://www.sasb.org/> (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٣) مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://www.sasb.org/wp-content/uploads/2015/05/SASB-Annual-Report_Spreads_5.13.15_update.pdf (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٤) SASB, 2013, Conceptual framework, October.

(٥٥) انظر <https://www.sec.gov/news/press/2010/2010-15.htm> (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٦) انظر <https://www.sec.gov/rules/interp/2010/33-9106.pdf> (اطلّع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

رابعاً- التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها لتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في جدول الأعمال المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف- المبادئ الأساسية

٥٣- الإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي مترابطان ارتباطاً وثيقاً باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من الإبلاغ المتعلق بالاستدامة؛ وتكفل نوعيتهما وفائدتهما مبادئ إبلاغ أساسية مماثلة، كإمكانية مقارنة المعلومات المبلّغ عنها وموثوقيتها ويُسر فهمها ووجاهتها، واعتماد معيار لتقييم تكاليف وفوائد جمعها والكشف عنها.

٥٤- واستناداً إلى مبادئ الإبلاغ، يمارس مُعدّو البيانات المالية وغير المالية سلطتهم التقديرية لاختيار المعلومات الرئيسية التي تُبلّغ بها الأطراف الخارجية. والهدف من ذلك هو صياغة تقارير تنفيذ صناعات القرار والأطراف المهتمة الأخرى في فهم أداء الشركة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على أنشطتها.

باء- الافتقار إلى التنسيق وإمكانية المقارنة والتناسق

٥٥- لا توجد هيئة دولية واحدة لتنسيق أنشطة الإبلاغ المتعلق بالاستدامة. ويرى مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ^(٥٧) أنه يمكن لهيئة مؤسسية أن تيسر توحيد الإبلاغ من قبل الشركات وتعزيزه وزيادة تطويره. ويذكر اتحاد المحاسبين الدولي أن من الأهمية بمكان ألا يقتصر المسؤولون عن التنظيم وواضعو المعايير وغيرهم من الجهات المعنية بتطوير أطر الإبلاغ على الاعتراف والنهوض بالحاجة إلى تعزيز الإبلاغ من قبل المنظمات، بل عليهم الاعتراف والنهوض أيضاً بالحاجة إلى ممارسات وترتيبات متسقة ومتقاربة على الصعيد العالمي. وتشكل التحديات التي ارتبطت بتحقيق التقارب بين الترتيبات المتعلقة بالإبلاغ المالي في العقد الماضي سبباً وجيهاً يقتضي من جميع الأطراف التوصل إلى توافق في الآراء، أو على الأقل تحديد العلاقة والاتساق بين مختلف الأطر في أقرب وقت ممكن^(٥٨).

٥٦- وتؤدي المجموعة الواسعة من المؤشرات والأطر والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمات متعددة إلى ازدواجية كبيرة في الجهود، وعدم الوضوح بشأن المسائل التي تُعتبر هامة، وتنوع النهج المتبعة، وتفاوت نوعية المعلومات - فيصعب في الغالب من جراء ذلك مقارنة تلك المعلومات وفهمها، وتباين شمولية التقارير ونوعيتها. غير أن هناك أيضاً آراء تفيد بأن تداخل الجهود المبذولة أقل كثيراً مما يبدو، وأن كل منظمة تشجع مجالاً متخصصاً بعينه.

(٥٧) انظر http://www.cdsb.net/sites/cdsbnet/files/cdsb_contribution_to_unep_inquiry_on_aligning_the_financial_system_with_sustainable_development_may_2015.pdf (أُطلِع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٥٨) IFAC, 2013, Enhancing organizational reporting, October.

٥٧- ويطرح جدول الأعمال المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذه تحديات إضافية بشأن تناسق المؤشرات ذات الصلة وإمكانية مقارنتها والمنهجية المتبعة في قياسها.

جيم- نطاق متطلبات الإبلاغ

٥٨- تركز أغلبية متطلبات ومبادرات الإبلاغ المتعلقة بالاستدامة على الشركات المسجلة والشركات الخاصة الكبرى لأنه تترتب عليها أهم الآثار في مجال الاستدامة. ومع ذلك، تؤكد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في ورقتها أن كيانات القطاع العام، بما فيها الوكالات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، لها تأثيرات هامة لأنها مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها، وعن التخطيط لاستخدام الأراضي، وتوفير الخدمات العامة في المجالات الرئيسية، مثل التعليم والصحة، إضافة إلى أن لها تأثيرات في مجال الاستدامة من خلال مشترياتها.

٥٩- وقد حددت بعض البلدان للشركات المملوكة للدولة والوكالات العامة متطلبات للإبلاغ المتعلقة بالاستدامة. فعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة السويدية في عام ٢٠٠٧^(٥٩)، من الشركات المملوكة للدولة أن تقدم، بالإضافة إلى استعراض سنوي، تقريراً عن الاستدامة وفقاً للمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية، وتقريراً عن إدارة الشركات، وبياناً عن الرقابة الداخلية وفقاً للقانون السويدي لإدارة الشركات. وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت اللجنة الصينية لمراقبة الأصول وإدارتها مبادئ توجيهية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تقتضي من جميع الشركات المملوكة للدولة أن تنشر تقاريرها عن الاستدامة بحلول عام ٢٠١٢^(٦٠).

٦٠- وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هناك حاجة إلى تقييم التكاليف والفوائد لتحديد مستوى مناسب من المتطلبات. وتصدر الإشارة إلى أن التقرير المعنون "Carrots and Sticks"^(٦١) يتحدث عن تزايد إبلاغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إبلاغاً طوعياً عن قضايا الاستدامة، لأنه يُعتبر عاملاً هاماً يمكنها من الوصول إلى سلاسل الإمداد المتعددة الجنسيات.

(٥٩) Ministry of Enterprise, Energy and Communications of Sweden, 2007, Guidelines for external reporting by state-owned companies

(٦٠) Group of Friends of Paragraph 47, 2014, Walking the talk. November

(٦١) GRI, UNEP, KPMG, Centre for Corporate Governance in Africa, *Carrots and Sticks. Sustainability Reporting Policies Worldwide – Today's Best Practice, Tomorrow's Trends*, edition 2013

دال - الأهمية النسبية

٦١- إن مبدأ الأهمية النسبية^(٦٢) حاسم لتحديد المعلومات التي ينبغي إدراجها في تقرير عن الاستدامة. ومع ذلك، ثمة احتمال ألا تكشف الشركات، عند تقييم الأهمية النسبية، إلا عن المؤشرات التي تبين تأثيراً إيجابياً.

٦٢- وتتبع معظم الأطر والمبادئ التوجيهية الموجودة نهجاً يُعرّف المعلومات بأنها ذات أهمية نسبية إذا كان إغفالها سيؤثر في عملية صنع القرار (مبادرة الإبلاغ العالمية ومجلس الإبلاغ عن معايير الاستدامة)، أو سيؤثر في قدرة المنظمة على تحقيق قيمة في الآجال القريب والمتوسط والبعيد، عندما يتعلق الأمر بإطار الإبلاغ المتكامل.

٦٣- وتوضح إرشادات الأونكتاد بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية أن إدارة الشركة مسؤولة عن عملية اتخاذ القرارات المتصلة بتطبيق مبدأ الأهمية النسبية. وينبغي أن تكون العملية منظمة ومدعومة بالأدلة اللازمة، وأن تُطبّق كذلك باستمرار لتحديد المعلومات التي تُعتبر ذات أهمية نسبية، فتُدرجها الإدارة في تقاريرها. وينبغي أن تكون العملية أيضاً شفافة ويسهل على الأطراف الثالثة فهمها.

٦٤- وخلصت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مجموعة KPMG^(٦٣) إلى أن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية بشأن عملية تقييم الأهمية النسبية والكيفية التي استخدمت بها الشركات تقييم الأهمية النسبية للاسترشاد به في الإبلاغ عن المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة وفي إدارتها.

٦٥- ومن المهم أيضاً بحث الأهمية النسبية في إطار سلسلة قيمة الشركة، لأن القرارات التي تتخذها الشركة تؤدي أيضاً إلى آثار إيجابية وسلبية في المراحل الأولى (لدى الحصول على موادها الأولية مثلاً) والنهائية (لدى استخدام منتجاتها وخدماتها والتصرف فيها، على سبيل المثال).

٦٦- وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، تكتسي الأهمية النسبية بعداً جديداً وتتطلب نهجاً جديداً يتعين فيه توسيع نطاق أصحاب المصلحة لمراعاة جميع الجهات المعنية بما فيها الحكومة والمجتمع. وينبغي أن تُقرّ الشركات بأن بعض الآثار المترتبة على أنشطتها ستكون لها دائماً أهمية نسبية ومن ثم سيتعين دائماً قياسها والكشف عنها.

هاء - الصفة الإلزامية مقابل الصفة الطوعية

٦٧- تشجع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٥^(٦٤)، الممارسات المؤسسية المستدامة، التي تشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية

(٦٢) وفقاً لإرشادات الأونكتاد بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية، تكون للمعلومات أهمية نسبية إذا كان إغفالها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في قرارات المستعملين.

(٦٣) KPMG, 2013, The KPMG survey of corporate responsibility reporting

والعوامل المتعلقة بالإدارة في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية.

٦٨- ويقتضي القرار المتعلق بجعل متطلبات الإبلاغ إلزامية أو طوعية النظر في عدد من العوامل، بما فيها مستوى تطور التشريعات والأنظمة ذات الصلة، ومعايير الإبلاغ والإطار المؤسسي لرصدها وإنفاذها، وقدرات المحاسبين المهنية ومُعَدّي التقارير وغيرهم من المشاركين في سلسلة الإبلاغ، ومختلف الجوانب الثقافية والسياسية والقانونية والجوانب الأخرى التي تتسم بها بيئة الأعمال التجارية.

٦٩- ويمكن أن تتبع المتطلبات الإلزامية نهجين: فإما أن تستند إلى إطار وصفي^(٦٥)، أو تُطبَّق وفقاً لمبدأ الإبلاغ أو التعليل^(٦٦). وقد خلصت الدراسة الاستقصائية التي أنجزتها مجموعة KPMG إلى أن التنظيم محرك هام للإبلاغ. وخلص تقرير *Carrots and Sticks* لعام ٢٠١٣ إلى أن ثلاثي السياسات والمبادرات الوطنية للإبلاغ المتعلقة بالاستدامة التي تم تحديدها والتي يتجاوز عددها المائة والثمانين، تتسم بالصفة الإلزامية.

٧٠- غير أن الأطر الطوعية والإرشادات الصادرة عن الهيئات التنظيمية والبورصات ما فتئت تؤثر تأثيراً شديداً. وعلاوة على ذلك، أدت زيادة التنظيم إلى انعكاسات إيجابية على نوعية الإبلاغ. فهناك بورصات عديدة تقضي من الشركات المسجلة الكشف عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة أو يشجعها على ذلك، واستُحدثت في بعض الحالات مؤشرات للاستثمار المسؤول اجتماعياً.

٧١- ومن جهة أخرى، تفيد دراسة صادرة عن جامعة هارفارد^(٦٧) بأن الإبلاغ الطوعي المتعلق بالاستدامة يطرح بعض التحديات، لأن بإمكان الشركات أن تختار فترات زمنية مختلفة تبلغ فيها، ولأن الشركات العاملة في القطاع نفسه قد تختار الإبلاغ عن مجموعة متنوعة من المؤشرات الرئيسية المختلفة، أو الإبلاغ عن البيانات باستخدام وحدات قياس مختلفة، أو تختار معايير مرجعية مختلفة تقيس بها أداءها. وترى هذه الدراسة أن النهج الأفضل هو السعي في آن واحد لجعل القطاع يبلغ إبلاغاً إلزامياً عن مؤشرات الاستدامة في شكل موحد ويُبلغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية. غير أن هذا النهج لن يكون موحداً إلا داخل القطاع الواحد. وثمة نهج آخر ينطوي على

(٦٤) انظر http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.227/L.1 (أُطلع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٦٥) يذكر على وجه التحديد ما يتعين الإبلاغ عنه.

(٦٦) على سبيل المثال، يفيد تقرير مجموعة KPMG بأن عدداً متزايداً من السياسات يستند إلى نهج الإبلاغ أو التعليل (المعروف أيضاً باسم "الامتثال أو التعليل"). واتبع ١٢ بلداً، من أصل ٤٤ بلداً وارداً في التقرير، هذا النهج أو أشار إليه إشارة صريحة.

(٦٧) S Lydenberg, J Rogers and D Wood, 2010, From transparency to performance: Industry-based sustainability reporting on key issues, The Hauser Center for Non-profit Organizations at Harvard University and the Initiative for Responsible Investment.

وضع مجموعة من المتطلبات والمؤشرات الأساسية تتبعها جميع الشركات بصرف النظر عن قطاعها وفقاً لمبدأ الإبلاغ أو التعليل^(٦٨)، الأمر الذي لا يستبعد إمكانية تحديد متطلبات إضافية لقطاعات معينة شديدة التأثير.

٧٢- وسواء أقررت البلدان الأخذ بإطار طوعي أو إلزامي، هناك بعض العناصر الأساسية لنجاح عملية الإبلاغ، من قبيل ما يلي:

(أ) يجب أن يكون الهدف من الإبلاغ وقيمه لدى المستعملين واضحين باعتبارهما أداة لاتخاذ القرارات؛

(ب) ينبغي أن تصدر متطلبات تقديم المعلومات عن هيئة مناسبة؛

(ج) ينبغي أن يكون مضمون المتطلبات واضحاً؛

(د) ينبغي أن تشير المعلومات المطلوبة إلى الآثار المترتبة في سلسلة قيمة الشركة بأكملها؛

(هـ) ينبغي وضع معايير ونظم امتثال؛

(و) ينبغي وضع نظام لتقديم المعلومات وتحليلها، وإتاحة المواد الداعمة لتوجيه معدي

التقارير فيما يتعلق بالتنفيذ؛

(ز) ينبغي أن يكون الضمان من طرف ثالث مستقل شرطاً لموثوقية المعلومات.

واو- الموثوقية والضمان

٧٣- إن ضمان موثوقية التقارير المتعلقة بالاستدامة يمكن أن يعزز مصداقيتها ويزيد أيضاً من جودة الإبلاغ.

٧٤- وهناك معايير مختلفة يمكن استخدامها لضمان موثوقية المعلومات غير المالية. ففي عام ٢٠١٣، أصدر المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان^(٦٩) معياراً منقحاً بشأن التزامات الضمان^{(٧٠)(٧١)}، غير عمليات تدقيق المعلومات التاريخية أو استعراضها. وينطبق

(٦٨) يقتضي هذا النهج من الشركات إما الإبلاغ عن آثارها ومعلوماتها فيما يتعلق بالاستدامة، أو توضيح الأسباب إن هي لم تفعل ذلك.

(٦٩) انظر <http://www.iaasb.org/> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٧٠) التزام الضمان هو التزام يبدي فيه الممارس استنتاجاً يهدف إلى زيادة درجة الثقة لدى المستعملين المستهدفين غير الطرف المسؤول، بشأن نتيجة تقييم أو قياس موضوع ما بناءً على معايير معينة؛ انظر http://www.ifac.org/system/files/publications/files/2012%20IAASB%20Handbook%20Part%20I_Web.pdf (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٧١) انظر <http://www.ifac.org/publications-resources/international-standard-assurance-engagements-isae-3000-revised-assurance-enga> (اطَّلَع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).

هذا المعيار على ضمان موثوقية تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة. فعلى سبيل المثال، وضعت هولندا معايير وطنية بشأن ضمان موثوقية تقارير الاستدامة^(٧٢).

٧٥- ويتيح معيار الضمان الوارد في مجموعة المعايير AA1000 الصادرة في عام ٢٠٠٨ عن منظمة المساءلة^(٧٣) طريقة شاملة لمساءلة المنظمة عن إدارتها وأدائها وإبلاغها فيما يتعلق بقضايا الاستدامة، بتقييم مدى تقيدها بمبادئ المساءلة التي تنص عليها مجموعة المعايير AA1000، ونوعية ما تكشف عنه من معلومات عن أدائها في مجال الاستدامة.

٧٦- وهناك أيضاً معايير لضمان الموثوقية في موضوع معيّن، مثل المعيار الدولي 3410 بشأن التزامات الضمان^(٧٤) - وتحديدًا التزامات الضمان بشأن بيانات غازات الدفيئة - الذي وضعه المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير والضمان؛ والمعيار ISO 14064-3:2006^(٧٥) الذي يقدم إرشادات بشأن سير أو إدارة عملية المصادقة على التأكيدات المتعلقة بغازات الدفيئة أو التحقق منها.

٧٧- وتقدم الضمان عادة كبرى شركات المحاسبة والخبراء الاستشاريون في مجال الاستدامة. وتؤكد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن ضمان تقارير الاستدامة ما زال يتطور وأنه طوعي في معظم الحالات. وتختلف بيانات الضمان من حيث المحتوى وأنواع الضمان. ويقتصر أغلبها على ضمان موثوقية مجموعات محددة من المعلومات أو البيانات، ويغطي قليل منها كامل تقرير الشركة المتعلق بالاستدامة. ومع ذلك، خلصت الدراسة الاستقصائية التي أنجزتها مجموعة KPMG إلى أن ٦٠ في المائة من أكبر الشركات العالمية المائتين والخمسين (G250) التي تبلغ عن بيانات الاستدامة تستثمر في الضمان الخارجي.

زاي- الامتثال

٧٨- إن وجود نظام امتثال يتسم بالكفاءة ويشمل آليات للإنفاذ، يكفل تنفيذ المتطلبات على نحو مناسب. وهناك أدلة على أن الإنفاذ يؤثر تأثيراً إيجابياً في شفافية الشركات وجودة الإبلاغ في مجال الإبلاغ المالي. وفي هذا الصدد، أصدر الأونكتاد مذكرة قضايا بشأن الممارسات الجيدة

(٧٢) انظر <http://www.pwc.com/co/es/responsabilidad-corporativa/assets/right-combination.pdf> (أطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٧٣) AccountAbility AA1000 Assurance Standard, 2008، متاح على الرابط التالي: <http://www.accountability.org/standards/aa1000as/index.html> (أطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٧٤) انظر <http://www.ifac.org/publications-resources/glance-international-standard-assurance-engagements-isae-3410-assurance-engag> (أطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٧٥) انظر http://www.iso.org/iso/catalogue_detail%3Fcsnumber%3D38700 (أطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

المتعلقة بالرصد والإنفاذ وآليات الامتثال^(٧٦). وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أداة التطوير المحاسبي^(٧٧) التي أعدها الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي مواد مرجعية مفيدة لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز هياكلها الخاصة بالحاسبة والإبلاغ.

حاء - الموارد

٧٩- ستحتاج الشركات إلى مجموعة من الموارد التكنولوجية والمالية والبشرية لجمع البيانات والإبلاغ عن المعلومات. وسينبغي تعيين عدد كاف من الموظفين وتدريبهم. ويحتاج المبلّغون إلى هياكل تدعم الإبلاغ المتعلق بالاستدامة.

٨٠- وفي حالة المحاسبين المهنيين، على سبيل المثال، تدرج رابطة المحاسبين القانونيين^(٧٨) قضايا الاستدامة والقضايا البيئية في جميع متطلبات التأهيل التي تشترطها. وتنظم مبادرة الإبلاغ العالمية دورات تدريبية^(٧٩) تتيح معرفة أساسية بمبادئها التوجيهية. وتقدم بعض البورصات التدريب والتوجيه للشركات والمستثمرين، مثل سوق الأوراق المالية Bolsa de Valores, Mercadorias & Futuros في ساو باولو^(٨٠) بالبرازيل التي تنظم حلقات عمل تدريبية مع مبادرة الإبلاغ العالمية لإطلاع الشركات على متطلبات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة بناءً على نهج الإبلاغ أو التعليل. وتنظم سوق سنغافورة للأوراق المالية^(٨١) أيضاً أربع دورات تدريبية سنوياً في مجال الاستدامة للشركات المسجلة.

٨١- وخلصت دراسة^(٨٢) أجراها الأونكتاد بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية تعاني لأنها تفتقر غالباً إلى القدرات والموارد والمعارف اللازمة للامتثال لمتطلبات كبار المشترين الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتُظهر الدراسة أن برامج التطوير المؤسسي في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محدودة نطاقاً وعدداً، وتمول معظمها وتنفذه الوكالات الإنمائية أو المنظمات الحكومية الدولية أو المجتمع المدني، وقلما تشارك في ذلك الحكومات المحلية.

(٧٦) انظر http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciisard70_ar.pdf (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٧٧) انظر <http://adt.unctad.org/> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٧٨) انظر <http://www.accaglobal.com/an/en/technical-activities/sustainability/acca-qualification.html> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٧٩) انظر <https://www.globalreporting.org/services/preparation/certified-training-partners/Pages/default.aspx> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٨٠) انظر <http://www.sseinitiative.org/fact-sheet/bovespa/> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٨١) انظر <http://www.sseinitiative.org/fact-sheet/sgx/> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٨٢) UNCTAD, 2012, *Corporate Social Responsibility in Global Value Chains*، متاحة على الرابط التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d3_en.pdf (أُطلع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

خامساً- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تقارير الشركات

٨٢- بغية التمكن من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً سليماً، سيكون من الضروري رصد التقدم باستمرار. ولهذا الغرض، أصدرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة مشروع تقرير تقني^(٨٣) يتضمن أكثر من ٣٠٠ مؤشر عالمي لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة^(٨٤) لوضع إطار مؤشرات من أجل رصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، ودعم تنفيذها.

٨٣- وفي هذا الصدد، هناك فرص لوضع أدوات للمساعدة في رصد فعالية سياسات الاستدامة بوجه عام على الصعيد العالمي من خلال الربط بين المحاسبة والإبلاغ من قبل الشركات وأهداف التنمية المستدامة.

٨٤- وحساب جميع التكاليف والالتزامات مبدأً أساسياً لإدارة الشركة بكفاءة. ولذلك، يمكن الاستناد أكثر إلى آليات المحاسبة وأطر الإبلاغ القائمة من أجل توفير المعلومات والمؤشرات المحددة اللازمة لأهداف التنمية المستدامة ولاستعراض تحقيقها. ويمكن بلوغ ذلك بإدماج المؤشرات في نظام محاسبي أساسي من شأنه أن يعزز تماسك المؤشرات وموثوقيتها وإمكانية مقارنتها، ويحد من احتمال أن تقيس مؤشرات مختلفة العامل نفسه.

٨٥- ومع ذلك، من الصعب اختيار عدد محدود من المؤشرات الأساسية استناداً إلى أطر الإبلاغ العديدة القائمة، يتيح أيضاً منهجية قياس قابلة للمقارنة لا بين البلدان فحسب، بل بين الشركات ذات المنشأ الواحد أيضاً.

٨٦- وتُبلغ شركات عديدة عن إسهامها في التنمية المستدامة. ويُعدُّ بعضها تقارير قائمة بذاتها عن الاستدامة، بينما تُدرج شركات أخرى تلك المعلومات في تقاريرها السنوية. ويمكن أن تشكل هذه الممارسات السليمة أساساً مفيداً لاختيار المؤشرات الرئيسية بشأن أهداف التنمية المستدامة في تقارير الشركات.

٨٧- فعلى سبيل المثال، أطلقت شركة Unilever^(٨٥) في عام ٢٠١٠ خطة سبل العيش المستدامة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين الصحة والرفاه، والحد من التأثير البيئي،

(٨٣) انظر <http://sd.iisd.org/news/un-statistical-commission-assesses-sdg-indicators/> (اطُّلِع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٨٤) انظر <http://unstats.un.org/sdgs/first-iaeg-sdgs-meeting/> (اطُّلِع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

(٨٥) Unilever Annual Report, 2014، متاح على الرابط التالي: http://unilever.com/central/img/AR14/Unilever_ (اطُّلِع عليه في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥).

وتعزيز سبل كسب الرزق. وتنطوي الخطة على تسعة التزامات يُتغى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ في المجالات التالية:

- الصحة والنظافة؛
- التغذية؛
- انبعاثات غازات الدفيئة؛
- الماء؛
- النفايات؛
- الحصول على الموارد بطريقة مستدامة؛
- الإنصاف في مكان العمل؛
- إتاحة الفرص للمرأة؛
- الأعمال التجارية الشاملة للجميع.

٨٨- وتشمل المؤشرات غير المالية الرئيسية التي اعتمدها الشركة ما يلي:

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة، والمياه، ومجموع النفايات لكل طن من الإنتاج؛
- معدل وتيرة مجموع الحوادث المسجلة في كل مليون ساعة عمل؛
- النسبة المئوية للمديرين حسب الجنس.

٨٩- وتنشر شركة فيليبس^(٨٦) بياناتها المتعلقة بالاستدامة ضمن تقريرها السنوي. وتتضمن البيانات معلومات عن الأداء المالي والبيئي والاجتماعي. ويشمل الأداء المالي بنوداً من قبيل المبيعات والإيرادات والمعاشات والدخل المالي والنفقات، وما إلى ذلك. وتتناول المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي جوانب كالصحة والسلامة (تُقاس بحسب حالات الإصابة التي تفضي إلى ضياع أيام عمل)؛ وانخراط الموردين في مجال الاستدامة (الإبلاغ عن برنامج فيليبس لإشراك الموردين في مجال الاستدامة)؛ ومشاركة الموظفين (تُقاس بدراسات استقصائية)؛ والتنوع والإدماج في حالة الكشف عن معلومات عن مختلف مستويات الموظفين حسب الجنس. وأخيراً، يشمل الأداء البيئي معلومات وبيانات عن الابتكار الأخضر، أي أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها لبلوغ منتجات خضراء وتطوير تكنولوجيات خضراء؛ ومبيعات المنتجات الخضراء مبيّنة حسب القطاع؛ وبرنامج العمليات الخضراء الذي يركز على المساهمين الرئيسيين في تغير المناخ، وإعادة تدوير النفايات، والحد من استهلاك المياه، وخفض انبعاثات المواد المقيدة والخطرة.

(٨٦) انظر <http://www.2014.annualreport.philips.com/#!/sustainability-statements/> (اطلُع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

٩٠ - ويشمل "نُهج القيمة الحقيقية" لشركة Ambuja Cements Ltd. ^(٨٧) قيماً مالية واجتماعية وبيئية. وتشمل عملية التحديد حساب القيم الاجتماعية والبيئية الإيجابية والسلبية التي تحققها الشركة، وتحليل عناصر هذه القيم التي يمكن أن تؤثر في أداء الشركة المالي في المستقبل، وتصميم مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية لخفض القيم السلبية وزيادة القيم الإيجابية:

- القيمة المالية + القيمة الاجتماعية + القيمة البيئية = القيمة الحقيقية؛
- القيمة المالية = الأرباح غير الموزعة وانخفاض القيمة؛
- القيمة الاجتماعية = القيمة الاقتصادية المضافة + القيمة التي تكسبها الشركة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات - الصحة البشرية؛
- القيمة البيئية = تجميع مياه الأمطار + المواد الخام وأنواع الوقود البديلة + استصلاح المحاجر + الطاقة المتجددة + اقتصاد المستهلك النهائي في استخدام الماء - الانبعاثات الغازية - استخراج المياه - الأراضي المتضررة.

٩١ - وفي الآونة الأخيرة، تضافرت جهود اتفاق الأمم المتحدة العالمي ومبادرة الإبلاغ العالمية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة لوضع مجموعة أدوات ^(٨٨) تتيح نُهجاً لمواءمة استراتيجيات الأعمال التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، وتقييم الآثار، وتحديد أهداف تطلعية، والإبلاغ عن النتائج على نحو يتسم بالمصداقية. وستتضمن مجموعة الأدوات دليلاً للتنفيذ بشأن تقييم الأثر واختيار مؤشرات الأداء الرئيسية وتحديد الأهداف. ويُتوقع نشر الدليل في عام ٢٠١٥ في أعقاب إطلاق أهداف التنمية المستدامة.

٩٢ - وما برح الأونكتاد يعمل أيضاً على وضع منهجيات/مؤشرات في هذا المجال تركز على اتساق البيانات وإمكانية مقارنتها. واختار الأونكتاد في وثيقته: إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية عدداً محدوداً من المؤشرات ومنهجية قياسها من بين مجموعة من مبادرات الإبلاغ القائمة، على النحو التالي:

- التجارة والاستثمار والروابط (الإيرادات الإجمالية؛ وقيمة الواردات مقابل الصادرات؛ وإجمالي الاستثمارات الجديدة؛ والمشتريات المحلية)؛
- توفير فرص العمل وممارسات العمل (قوة العمل الإجمالية مصنفة حسب نوع العمل وعقد العمل والجنس؛ وأجور واستحقاقات الموظفين مصنفة حسب نوع العمل والجنس؛ وعدد الموظفين الإجمالي ومعدل دوران الموظفين مصنفاً حسب الجنس؛ والنسبة المئوية من الموظفين المشمولين باتفاقيات المفاوضة الجماعية)؛

^(٨٧) Ambuja Cements Ltd., Sustainable development report 2013، متاح على الرابط التالي: http://www.ambujacement.com/wp-content/uploads/2013/10/Ambuja_Cement___Sustainable_Development_Report_2013.pdf (أُطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

^(٨٨) انظر <https://www.unglobalcompact.org/news/1361-10-07-2014> (أُطلع عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥).

- التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية (الإنفاق على البحث والتطوير؛ ومتوسط ساعات التدريب السنوي للموظف مصنفاً حسب فئة الموظف؛ والإنفاق السنوي على تدريب الموظف مصنفاً حسب فئة الموظف)؛
 - الصحة والسلامة (تكاليف صحة الموظفين وسلامتهم؛ وأيام العمل الضائعة بسبب الحوادث والإصابات والأمراض المهنية)؛
 - المساهمات الحكومية والمجتمعية (المدفوعات للحكومة؛ والمساهمات الطوعية المقدمة إلى المجتمع المدني)؛
 - الفساد (عدد أحكام الإدانة الصادرة بشأن انتهاك القوانين أو اللوائح المتعلقة بالفساد ومبلغ الغرامات المدفوعة/المستحقة الدفع).
- ٩٣- ويتضمن دليل الأونكتاد بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية منهجية للاعتراف بمفهوم صافي القيمة المضافة وقياسه والكشف عنه من خلال المؤشرات الخمسة التالية:
- استهلاك المياه محسوباً بصافي القيمة المضافة؛
 - مساهمة الاحترار العالمي محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
 - متطلبات الطاقة محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
 - مدى الاعتماد على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
 - النفايات الناشئة محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة.
- ٩٤- ويمكن أن تتيح هذه المبادرات وغيرها أساساً مفيداً للتوصل إلى توافق للآراء بشأن المؤشرات الرئيسية في التقارير السنوية التي تُعدّها الشركات، وتساعد في تعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

سادساً- الاستنتاجات

- ٩٥- من المهم الاعتراف بالدور الحاسم الذي يؤديه الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو مصدر أساسي للمعلومات عن أداء الشركات ويمكن أن يشري ويعزز آليات رصد أهداف التنمية المستدامة بتزويد الحكومات والمؤسسات والمجتمع والجهات المعنية الأخرى بالوسائل الكفيلة بتقييم تأثير الشركات الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا بد، لتحقيق هذا الهدف، من بذل مزيد من الجهود لكفالة اتساقه مع أطر وممارسات الإبلاغ القائمة؛ فضلاً عن إمكانية مقارنة المعلومات والبيانات المقدمة من الشركات.

٩٦- وفي هذا السياق، من المهم تحديد المؤشرات الرئيسية لأداء الشركات في مجال التنمية المستدامة، التي ستساعد في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتيسر نشر الممارسات السليمة، وتساهم في زيادة اتساق وإمكانية مقارنة المعلومات اللازمة لآليات رصد أهداف التنمية المستدامة واستعراضها. وسيكون ضمان موثوقية هذه المعلومات هاماً لكفالة مصداقيتها.

٩٧- وقد يود المندوبون المشاركون في الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي أن ينظروا في القضايا المطروحة في هذه المذكرة وكذلك في المسائل التالية:

(أ) ما هي الإنجازات الرئيسية والممارسات السليمة والدروس المستخلصة في الإبلاغ عن الاستدامة وعن المسائل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالإدارة؟

(ب) كيف يمكن التوصل إلى مقارنة التقارير المتعلقة بالاستدامة وتحقيق اتساقها وما هي الإجراءات اللازمة لذلك؟

(ج) كيف يمكن استخدام أطر المحاسبة والإبلاغ الموجودة لتناول جدول الأعمال المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟

(د) كيف يمكن تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات؟

(هـ) ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد والهيئات الدولية الأخرى في هذا المجال؟

أعضاء الفريق الاستشاري

الاسم	المنظمة
Mr. Mario Abela	اتحاد المحاسبين الدولي
Mr. Wim Bartels	مجموعة KPMG
Ms. Anne-Leonore Boffi	المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة
Mr. Andrei Busuioc	البنك الدولي
Mr. Peter Clark	المجلس الدولي لمعايير المحاسبة
Mr. Robin Edme	وزارة البيئة والتنمية المستدامة والطاقة - فرنسا
Ms. Teresa Fogelberg	مبادرة الإبلاغ العالمية
Ms. Lois Guthrie	مجلس معايير الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمناخ
Mr. Paul Hurks	منظمة المحاسبين المهنية الهولندية Royal NBA
Ms. Nancy Kamp-Roelands	المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان
Mr. Vincent Kaufman	مؤسسة إيتوس
Mr. Richard Martin	رابطة المحاسبين القانونيين
Mr. Alan McGill	مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز
Ms. Marcelle Oliveira	جامعة سيارا الاتحادية - البرازيل
Mr. Dante Pesce	جامعة بالبارايسو الكاثوليكية - شيلي
Mr. Kurt Ramin	مجموعة KPR Associates
Mr. Matthias Schmidt	المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل
Mr. Michel Scholte	مؤسسة السعر الحقيقي (True Price)
Mr. Neil Stenvenson	المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل
Ms. Elisa Tonda	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
Mr. Alexander Trepelkov	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
Ms. Ambreen Waheed	مبادرة الأعمال المسؤولة، باكستان
Ms. Yuki Yasui	المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
Ms. Jessica Fries	مشروع المحاسبة المتعلقة بالاستدامة الذي أطلقه صاحب السمو الملكي أمير ويلز
Mr. Robert Hodgkinson	معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز
Mr. Tomo Suzuki	جامعة أكسفورد
Ms. Corli le Roux	بورصة جوهانسبرغ
Mr. Eric Dugelay	شركة Deloitte